المحاضرة الثالثة: الإصلاحات الاقتصادية الجزائرية

يعد الإصلاح من بين المسائل الهامة التي تسعى الدول إلى إدراكه إذ يعتبر من بين أهم مؤشرات التطور الاقتصادي ويعكس رفاهية المجتمع وازدهاره ولا يمكن تصور عملية التنمية الاقتصادية بعيدا عن الإصلاح الاقتصادي، ويعتمد الإصلاح الاقتصادي على الإنماء والتطور من خلال تقسيم العمل وعلى ضرورة توفير شروط الحرية الاقتصادية وفق توفر الكفاءات التي تنمي الاقتصاد المحلي، وذلك من خلال استغلال **الموارد** المحلية البشرية بصورة حقيقية ويعتبر التشغيل وسيلة حتمية للقضاء على **البطالة** أو التخفيف منها ولذلك لابد من اعتماد مجموعة تدابير وسياسات مساهمة في التقليل من حدتها.

الإصلاح في النظام الاقتصادي يعني إصلاح المؤسسات الاقتصادية **وهيكلة الإنتاج** واستخدام أمثل للموارد المتاحة وتخفيض الطلب وزيادة العرض وهو تعبير عن السياسات التي تعمل على جعل النفقات المحلية متناغمة مع ما هو متاح من الموارد، وذلك من خلال إيجاد توليفة من السياسات المالية والنقدية والتجارية وتقويم العملة المحلية الغرض منه ضمان وجود طلب كلي يتلاءم مع العرض الكلي، والإصلاح الاقتصادي يحتاج إلى تضافر الجهود الوطنية والتأييد الشعبي حتى يصل إلى النجاح وتحقيق التطور.

والإصلاح الاقتصادي يقصد به" :**مجموعة السياسات والإيرادات الهادفة إلى رفع الطاقة الإنتاجية ودرجة مرونة الاقتصاد، هدفها تحسين كفاءة تخصيص الموارد بتقليص المعوقات التي تعيق عمل الأسواق**".

أهمية الإصلاح الاقتصادي : يهدف الإصلاح الاقتصادي إلى

*رفع مستوى معيشة الأفراد بزيادة الدخول وزيادة فرص الشغل ورفع مستوى التعليم كما وكيفا، والارتقاء بالقيم الإنسانية والثقافية للمجتمع.

*توسيع نطاق الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية المتاحة للدول وذلك عن طريق تخليصهم من التبعية والاعتمادية على الدول الصناعية.

*الاقتصاد القوي يوفر لنا الرفاهية والأمن والاستقرار والتطور والازدهار في مجالات العمل.

*تخصيص الموارد الاقتصادية على مختلف المجالات على النحو الذي يوفر للمجتمع مختلف السلع.

*تنظيم توزيع الدخول على العوامل التي ساهمت في العملية الإنتاجية.(ليلى ميهوبي: أثر الإصلاحات الاقتصادية على السياسة التشغيلية في الجزائر، مذكرة ماستر، جامعة أم البواقي، 2014- 2015، ص ص09- 10.)

لذا تم في الجزائر اتخاذ مجموعة من التدابير والإصلاحات الذاتية كان من أهمها إصلاح النظام المالي والنقدي والإصلاح المؤسساتي من خلال إعادة الهيكلة للمؤسسات العمومية بمنحها الاستقلالية المالية والتسيير الذاتي، إضافة إلى العديد من الاتفاقات مع المؤسسات الاقتصادية الدولية.

وجدت الجزائر نفسها في مرحلة صعبة اقتصاديا اتسمت بانخفاض عوائد العملة الصعبة، وضعف الأسلوب الاقتصادي التنموي المتبع، وعدم الاستخدام الحسن لعناصر الإنتاج، وتميزت إصلاحاتها بالتوجه السياسي، فلجأت الجزائر إلى **صندوق النقد الدولي** في 30 ماي1989، وقد وافق على تقديم ما يعادل 209.157 مليون دولار في، لذا وجب على الجزائر تهيئة أرضية مناسبة لهذه الإصلاحات، فبدأت بإصدار القوانين والمراسيم المسيرة لمرحلة جديدة من الإصلاحات الاقتصادية والسياسية.(هيشر أحمد التيجاني: مدى مساهمة قطاع الزراعة الجزائري في الاقتصاد الوطني من خلال دراسة سلوك متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال للفترة 1974-2012، رسالة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2015-2016، ص56.)

01- إصدار المراسيم والقوانين

تجسدت الإصلاحات من خلال قانون 86-12 المتعلق بنظام البنوك والقروض، وقانون 88- 01 الصادر في جانفي 1988 الذي منح الاستقلالية المالية للمؤسسات العمومية، لكن هذه التدابير عجزت عن معالجة الخلل الاقتصادي، وأمام هذا العجز الذاتي توجهت الجزائر إلى المؤسسات المالية العالمية بغية إعادة التوازنات وإحلال الاستقرار عن طريق مجموعة برامج مفروضة بشروط خدمة لصالح المؤسسات المالية العالمية (صندوق النقد الدولي، **البنك العالمي**). (ليلى ميهوبي: المرجع السابق، ص28).

بدأت الجزائر في تقنين هذه الإصلاحات بإصدارها مجموعة من القوانين والمراسيم هدفها التوجه التدريجي نحو **اقتصاد السوق** فصدر قانون 90- 02 الذي منح حق الحيازة والتصرف للمصدرين في إيراداتهم من العملة الصعبة خارج قطاع المحروقات نسبة تتراوح بين 10% إلى 100% وهذا حسب طبيعة السلع المصدرة والخدمة المقدمة، إذ نجد أنه يمنح لمصدري المنتجات الزراعية والصيد البحري نسبة تصل إلى 50% في حين تمنح نسبة 20% للخدمات السياحية كما أنه يمنح 10% للخدمات المصرفية ومصدرو المنتجات الصناعية، وكانت الحكومة تهدف من هذا الإجراء إلى تنويع الصادرات خارج قطاع **المحروقات**.

كما تم إصدار قانون النقد والقرض رقم 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المكرس لمبدأ حرية **الاستثمار** الأجنبي المشجع لكل أشكال الشراكة، وأيضا يتم من خلاله إبرام العقود الواجب تطبيقها تربط المؤسسات الزراعية وبنك الفلاحة والتنمية الريفية إضافة إلى ترسانة من التشريعات الأخرى.

02- الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية : قدمت الجزائر منذ 1987 طلب الانضمام إلى المنظمة لكنه قوبل بالرفض نظرا للوضع الاقتصادي الجزائري المزري وجدد الطلب بدخول اتفاق مراكش في 1995، وفي سنة 1996 قدمت الجزائر وثيقة أساسية تدعى بمذكرة حول النظام الاقتصادي والتجاري في الجزائر كتعريف عن بنيتها القانونية والاقتصادية وتلتها سلسلة من المفاوضات كانت آخرها في مطلع 2015، كما تم التقدم في المفاوضات وابرام ست اتفاقيات ثنائية.

ومن بين الشروط التي تفرضها المنظمة على الدول الاعضاء أو الراغبة في الانضمام تطابق نصوصها الداخلية التام مع أحكام اتفاقات مراكش، كما أن المنظمة تجعل من مبدأ حرية المبادلات التجارية وإعمالها بدون قيود أو عراقيل مبدئا أساسيا. (حجارة ربيحة: وضع قطاع التجارة الخارجية، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، مج14، ع02-2016، ص358).

03- الاتفاق مع الجهات الدولية:

أ- مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي : لجأت الجزائر إليهما للحصول على قروض ومساعدات ميسرة لسد العجز الخارجي في العملات الأجنبية، وبدأ دور الصندوق يتعاظم في توجيه الاقتصاد الوطني مع نهاية الثمانينات حيث تعهدت حكومة الجزائر الالتزام بالانخراط في اقتصاد السوق وأكدت على المضي في عملية اللامركزية الاقتصادية تدريجيا، وخلق البيئة التي تمكن في اتخاذ القرار على أساس المسؤولية المالية والربحية، كما تعهدت الحكومة الجزائرية بتنفيذ الاتفاقيات المبرمة مع البنك الدولي أيضا، وكانت أولى الخطوات تحرير التجارة الخارجية والمدفوعات، كما بدأت خطوات الاعتماد على آليات العرض والطلب مع تحديد أسعار الفائدة وأسعار الصرف.

وفي اتفاق آخر مع الصندوق والبنك جاء ليستكمل تطبيق برنامج التعديل مثل إعطاء الاستقلالية الكاملة للمؤسسات الاقتصادية في اتخاذ القرارات الإدارية والمالية على أساس قواعد السوق ومؤشرات الربحية الاقتصادية والمالية، وحرية تحديد الأسعار وتقليص دور خزينة الدولة في تمويل عجز المؤسسات، كما اتخذت اجراءات لإصلاح نظام الأجور وتغيير سياسة الإعانات ونظم الدعم وإلغاء التمييز بين **القطاعين العام والخاص** في ما يتعلق بالقروض وأسعار الفائدة، كما توقفت الدولة عن التمويل المباشر لبناء السكنات، ومكنت القطاع الخاص من المشاركة في التجارة الخارجية.

ب– الاتفاق مع نادي باريس: توجهت الحكومة الجزائرية إلى نادي باريس حيث اجتمعت مع ممثلين عن صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ...، واتفق ممثلو الدول الدائنة على تقديم مساعدات للجزائر، مانحة إياها ديونا عمومية متوسطة وطويلة الأجل تسدد عن طريق التسديد المختلط، وبعد موافقة صندوق النقد الدولي على برنامج القرض الموسع أبرمت في جويلية 1995 اتفاقا ثانيا لإعادة جدولة ديونها مع نادي باريس والمقدرة بأكثر من 13مليار دولار .

ج– الاتفاق مع نادي لندن: تمت معالجة الديون الخاصة في نادي لندن الذي يضم لجانا تمثيلية للدائنين الخواص، وفي هذا الإطار تقدمت الجزائر بصفة رسمية بطلب إعادة **جدولة للديون** الخاصة في أكتوبر1994 لدى هذا النادي، حيث تم انشاء لجنة تنسيق تضم ستة بنوك، وبعد مفاوضات شاقة تم اتفاق إعادة جدولة حوالي 03 مليار دولار من الديون الخاصة مع نادي لندن في جوان وجويلية1996.(بطاهر علي: سيادات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، ع01، ص ص181–186.)

04–الإصلاحات التجارية: تمثلت في الآتي

أ– تحرير التجارة: في بداية التسعينات تبنى المشرع الجزائري نوعا من التحرير للمبادلات التجارية الدولية من خلال إدخاله طائفة التجار بالجملة، ولم يتم إلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية بشكل صريح إلا بموجب أحكام الأمر04–03، وهو تشريع يزيل احتكار الدولة الطويل على قطاع التجارة الخارجية ويعترف لطائفة واسعة من الأعوان الاقتصاديين اقتحام الأسواق الخارجية بجانب الدولة، كما أنه يكرس عدة مبادئ تقوم عليها **المنظمة العالمية للتجارة** وأهمها مبدأ حرية المبادلات التجارية الدولية والذي يقوم على أساس تنقل السلع والبضائع والخدمات بكل حرية دون أي قيود أو حواجز تحد من هذا النشاط من طرف كل شخص طبيعي أو معنوي مقيم في الجزائر ودون التحديد الكمي والنوعي للمنتجات محل التصدير والاستيراد.

إلا أن هذا الوضع لم يستمر على هذا المنوال أين ضيق المشرع الجزائري من خلال مجموعة من النصوص القانونية من مبدأ حرية المبادلات التجارية منها خاصة أحكام قانون المالية التكميلي لعام 2009، وقانون المالية لسنة 2014، وتعديل قانون الاستيراد والتصدير في عام 2015، وقانون المالية في 2016 ومجموعة من النصوص التنظيمية الصادرة في مجال التجارة الخارجية. (حجارة ربيحة: المرجع السابق، ص344).

العوامل: تتمثل في مجموعة من الظروف وهي كالآتي:

- تحقيق احترافية في قطاع التجارة الخارجية.
- تنظيم السوق الوطنية.
- إعطاء الأولوية للإنتاج الوطني.
- مراقبة **العملة الصعبة** من طرف البنك الجزائري.
- إمكانية الاحصاء الحقيقي للأعوان الاقتصاديين في مجال التجارة الخارجية.
- إعادة تنظيم قطاع التجارة الخارجية إداريا. (حجارة ربيحة: المرجع السابق، ص ص 346–347).

الانعكاسات :تمثلت في الآتي:

- رفع نسبة البطالة بـ 25%وحل الملايين من المؤسسات العامة والخاصة بسبب المنافسة الأحادية للمستثمرين الأجانب.
- عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي في الجزائر وما نتج عنه من نفور المستثمر الصناعي وتفويت فرص تحقيق مناصب الشغل.
- عدم مثول المؤسسات الأجنبية للنظام الجنائي الساري المفعول.

- أكثر من نصف المؤسسات الاقتصادية الناشطة في المجال الاقتصادي الجزائري تنتمي إلى الاقتصاد الموازي ولا تهتم بالتصريح بعائداتها وبالتالي عدم الخضوع للنظام الضريبي والجمركي (حجارة ربيحة: المرجع السابق، ص ص350-351).

ب- تحرير الأسعار: تم تحريرها خلال سنوات التسوية الاقتصادية والبداية كانت بمراجعة نظام الأسعار من خلال القانون 89-12 المتعلق بالأسعار، كما صدر الأمر 95-06 الذي يهدف إلى تحرير أسعار السلع والخدمات وجعلها تعتمد على قواعد المنافسة، وفي نهاية 1997 تم إلغاء كل الدعم على المنتوجات الغذائية والطاقوية، وكان لذلك انعكاس على الفئات الاجتماعية المختلفة، لذلك لجأت السلطة إلى إحداث نظام تعويضات للحماية الاجتماعية الذي انطلق خلال 1992، وكان جد مكلف للخزينة مما استدعى استبداله ببرنامج آخر سنة 1993 يتم بموجبه تشغيل الأشخاص المعنيين لأوقات محدودة في أشغال ذات نفع عام بلديات الإقامة لقاء تقديم تعويض أقل من الحد الأدنى للأجور.(بطاهر علي: المرجع السابق، ص ص197 ،199.)

05- في المجال الصناعي

تكلمنا في المحاضرة السابقة عن أمرين يخصان الجانب الإصلاحي في مجال الصناعة الجزائرية وهما:

أ- إعادة الهيكلة: نجم عن هذه السياسة العديد من الانعكاسات السلبية نذكر منها

- تعتبر السياسة التي طبقت بها إعادة الهيكلة مغامرة جربت في فترة زمنية قصيرة، حيث أدى هذا العامل إلى تقسيم المؤسسات الوطنية من 150 مؤسسة عام 1980 إلى 450 مؤسسة عام 1982 .

- كما أن عملية إعادة الهيكلة كانت تهدف إلى التحقيق أو القضاء على **التخطيط المركزي**، لكنها في الحقيقة بقيت تتلقى مخططات الانتاج مهيكلة ومنظمة من السلطات العليا (للنقص في إطارات التنظيم) مما أدى بالمؤسسة إلى التسيير السيء بتنفيذ الأوامر والتي كانت عواقبها تزيد من التكاليف.

- مشاكل ونزاعات تقسيم الوسائل الموجودة في المؤسسة الأم بين مختلف وحداتها.

- صعوبة مراقبة المؤسسات من طرف الدولة وجهاز الرقابة مما أدى إلى (تفشي الاختلاسات).

- مشاكل النقل والتموين من منطقة إلى أخرى...إلخ من المشاكل.

ب- استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية: نتج عن هذا الاجراء ما يلي

يمكن أن نقول كخلاصة أن دخول المؤسسة العمومية الاقتصادية الجزائرية عهد هذه الاصلاحات لا يعني تحولاً جذرياً وجديداً لنمط التسيير وهذا لعدة عوامل:

- التركيز على الجانب القانوني أكثر من التركيز الاقتصادي والمالي.

- بقاء نفس العقلية المسيرة قبل وبعد تطبيق الاستقلالية، وهذا لن يسمح بالتجسيد الفعلي لهذا الإصلاح (المسيرون عينوا بقرار من السلطات وهم مستهلكون لقرارات السلطات ومطبقون لها فلا يستطيعون الخروج عن هذا الطريق)...إلى غير ذلك من العوامل.

إن الاستقلالية لم ترسوا على قواعد ثابتة وآليات تحكمها بشكل دقيق نتيجة الرؤى والطروحات المتباينة بين مؤيد ومعارض للقطاع العام، ولم تسمح استقلالية التسيير من تصحيح وضعية المؤسسات المالية، بل وصل الحد إلى تراكم الاختلالات المالية والدليل على ذلك الديون الضخمة المسجلة سنة 1992 حيث بلغ الدين الإجمالي أكثر من 370 مليار دينار تنقسم بين 210 مليار إزاء BAD و 160 مليار للبنوك التجارية.

من خلال ذلك يمكن القول أن الإصلاحات السابقة لم تحقق الأهداف المحققة من طرف السلطات، لأن تداول هذه العمليات كان يتم دوماً في إطار اقتصاد مركزي مراقب من طرف الدولة.

لكل هذه الأسباب أخذت السلطة تفكر جدياً في البحث عن البديل لتفادي المشاكل التي وقعت فيها في السابق، ومن هنا بدأت التمهيدات لإدخال المؤسسات العمومية ضمن اقتصاد مفتوح على العالم فبدأ التحضير لاقتصاد السوق عن طريق:

– تغيير القوانين السابقة وترك الأسعار تتحدد عن طريق العرض والطلب تدريجياً.

– التخلي عن النظام الاشتراكي بالتخلي عن أملاك الدولة لصالح المواطنين.

– إصدار بعض القوانين المهمة التي تحد مستقبل المؤسسة العمومية الاقتصادية والاجتماعية (السكن، الصحة، النقل...) وذلك بفتح المجال على القطاع الخاص.

ج– خوصصة المؤسسات العمومية الاقتصادية: تتمثل هذه الاصلاحات في:

–إعطاء حرية أكبر للقطاع الخاص للتعايش مع مؤسسات القطاع العام، ويظهر هذا جلياً من خلال قانون الاستثمار الجديد، الذي يفتح جميع المجالات على القطاع الخاص واهتمام الدولة بالمؤسسات العمومية في مجال الصناعات الكبرى والاستراتيجية والتي لا يمكن خوصصتها لحساسيتها.

– التحرير التدريجي للأسعار، أسعار الصرف وعمليات التجارة الخارجية.

– التفكير في خوصصة المؤسسات العمومية باعتبار أن القطاع الخاص يعمل بكفاءة عالية مما يساهم في توفير واستغلال الموارد وتحسين هذه المؤسسات، وبالتالي رفع معدل النمو الاقتصادي.

06– في مجال الزراعة

بعد انتهاج الجزائر لسياسة اقتصاد السوق في التسعينات كان لابد من إعادة هيكلة للقطاع الزراعي من خلال سن مجموعة من القوانين والتشريعات، فخلال سنة 1990 صدر قانون إعادة الأملاك المؤممة، تم بموجبه إرجاع 445 ألف هكتارا لنحو 22 ألف مالك سابق، وأمام الآثار السلبية التي أحدثها إلغاء الدعم الزراعي واستجابة لنداء الفلاحين وممثليهم قررت الدولة العودة لسياسة الدعم المباشر للفلاحين المنتجين عوض الدعم للجميع، وذلك من خلال جملة من الإجراءات والتدابير شملت تخفيض نسب الفوائد على القروض وإنشاء صناديق متخصصة للدعم (09 صناديق متخصصة تبعا لنشاطات فروع الإنتاج الزراعي)، مع تقديم إعانات (إعفاءات) جبائية وشبه جبائية للفلاحين.

ونظرا للمنازعات المترتبة عن استرجاع الأراضي الفلاحية المؤممة صدر قانون التوجيه العقاري تحت رقم (90-25) والمؤرخ في 18نوفمبر 1990، يهدف إلى تحديد حقيقة الأراضي والعقارات في الجزائر من الناحية التقنية، بالإضافة إلى الطبيعة القانونية للأملاك العقارية، ومعرفة أساليب تدخل الدولة ودوائرها المحلية والمؤسسات العمومية لتنظيم هذا الجانب الهام من حياة الدولة الجزائرية.

حاولت الجزائر بهذه السياسة الإصلاحية تحقيق مجموعة من الأهداف الأساسية منها إصلاح القطاع الفلاحي العمومي بشكل يسمح بإدخال التسيير الخاص في هذا القطاع، ويحرر أسعار المنتجات الزراعية.

تمحورت أهداف البرنامج في إعادة هيكلة القطاع الفلاحي بشكل خاص في النقاط التالية:

– استرجاع الأراضي المؤممة لأصحابها.

– ضمان السعر عند الإنتاج بالنسبة للزراعات الاستراتيجية.

– إعادة هيكلة العقار الفلاحي.

– سياسة دعم أسعار المدخلات والمخرجات الزراعية.

– مواصلة دعم الأسعار للمواد الأساسية كالخبز والحليب والدقيق.

– العمل على تمويل النشاطات الفلاحية ذات لأهمية. (جمال جعفري: مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على الناتج الزراعي دراسة تحليلية وقياسية للفترة2000- 2015، مجلة دفاتر اقتصادية، مج10 ع02، 2018، ص103.)

بدأت تظهر دلائل على نمو الاقتصادي الجزائري في هذه الفترة، فالقطاع الزراعي عام 1991 مثل 18% من الناتج الداخلي الخام ويشغل 1.200.000 شخصا أي ما يعادل 25% من السكان النشيطين في المجتمع وبزيادة معتبرة في حجم القيمة المضافة التي حققها القطاع الفلاحي سنة 1994 قدرت بحوالي 15%. (هيشر أحمد التيجاني: المرجع السابق، ص58.)

نسبة العمالة في الجزائر 1994– 1998

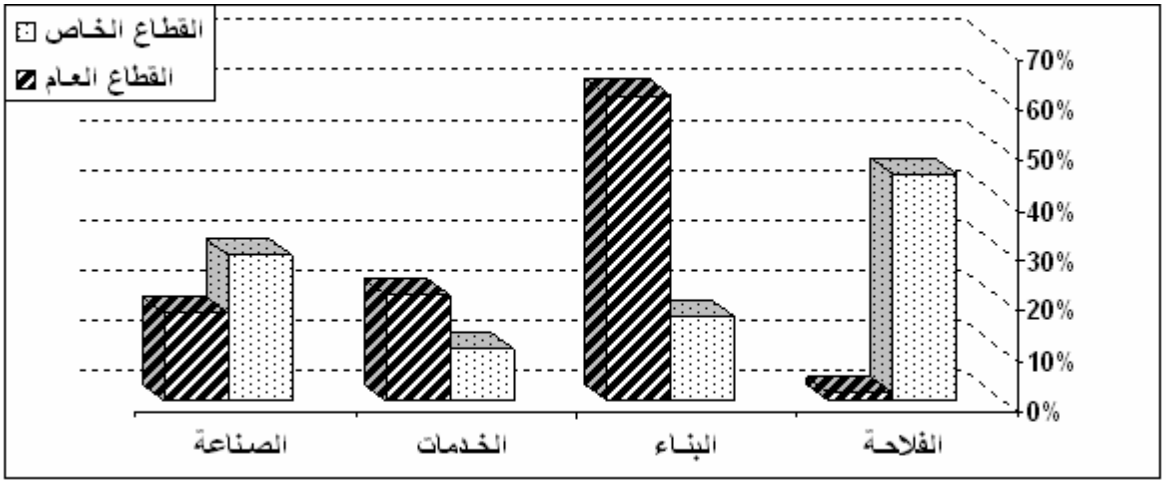

أثرت سياسة إعادة هيكلة قطاعات الاقتصاد الوطني على سوق العمل في الجزائر فتغيرت نسبة العمالة وكانت متباينة من قطاع لآخر حسب درجة هيكلته.

كما عرف القطاع الفلاحي في الجزائر منذ بداية الألفية الثالثة جملة من الإصلاحات الجذرية واسعة النطاق لم يشهدها القطاع منذ الاستقلال، سواء ما تعلق بالموارد البشرية أو الوسائل المادية والمالية، كان ذلك تحت عناوين مختلفة: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (2000- 2004) الذي يهدف إلى خلق الشروط التقنية، الاقتصادية والتنظيمية لجعل قطاع الفلاحة يلعب دورا الذي من بين أهدافه تعزيز الأمن الغذائي على المستوى الوطني ديناميكيا أكثر في تحقيق التنمية الاقتصادية، سياسة التجديد الفلاحي والريفي) والذي يمر حتما من خلال البحث ضمن المدى المتوسط على إحداث تغييرات كبيرة وهيكلة من شأنها تعزيز الأمن الغذائي، كما تبنت الجزائر برامج أخرى للتشجير وإعادة الاعتبار للأراضي الفلاحية عن طريق نظام الامتياز، وخطط مستقبلية آخرها مخطط عمل الفلاحة 2019 والذي جاء استجابة للتحدي المرفوع وهو تحقيق الأمن الغذائي في ظل نموذج النمو الجديد.

في ما يخص بعض المنتجات: الزراعات الصناعية، الحمضيات، الأشجار المثمرة، الكروم، فإنها شهدت مستوى تصاعديا خلال فترة 2000- 2016 نتيجة توسع مساحاتها وزيادة المساحة المسقية منها، وكذا السياسات التي تبنتها وزارة الفلاحة في مجال الاستثمار الفلاحي والتي نذكر منها:

- دعم تكاليف اقتناء وإعادة إنتاج البذور والأغراس وكذا دعم أسعار اقتناء الأسمدة بنسبة 20% .

- تعزيز تدابير دعم بعض أنواع الثمار: الزيتون، التمور، منتوجات الأشجار المثمرة.

- دعم عمومي لأسعار العتاد الفلاحي ومعدات الري المقتصدة للماء بنسبة تتراوح من 25 % إلى 45% .

- تسهيل استصلاح المحيطات الفلاحية الواسعة من قبل متعاملين اقتصاديين جزائريين مهتمين.

- توسيع المساعدات العمومية لاستصلاح الأراضي لتشمل ملاك الأراضي الخاصة على أساس دفتر أعباء يخص نوع المنتوج الفلاحي الواجب تطويره.

- منح قروض مسيرة بمبلغ لا يتجاوز 01 مليون دينار جزائري عن كل هكتار من أجل استصلاح الأراضي وإنشاء مستثمرات.

- وضع الموارد المالية الضرورية للتنمية الفلاحية 200 مليار دينار سنويا تحت تصرف هذا القطاع.(جمال جعفري: المرجع السابق، ص113.)